المملكة العربية السعودية

لا تعترف قوانين البلد بالحرية الدينية ولا تحميها وهي مقيدة بشدة في الممارسة العملية. ونظام الحكم في البلد ملكي يشغل فيه الملك منصبي رئيس الدولة ورئيس الحكومة. أما النظام القانوني فقائم على تطبيق الحكومة الرسمي للشريعة الإسلامية. ودين الدولة الرسمي هو الإسلام السنّي.

تعتمد الحكومة سياسة تكفل وتحمي حق العبادة الشخصي للجميع، بمن فيهم غير المسلمين الذين يتجمعون في المنازل لممارسة الشعائر الدينية. إلا أنه لم يتم احترام هذا الحق دوماً على صعيد الواقع الفعلي كما أنه ليس حقاً يحدده قانون. وعلاوة على ذلك، ظلت الممارسة العلنية للأديان الأخرى غير الإسلام محظورة فيما واصلت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (الشرطة الدينية) عمليات مداهمة التجمعات الدينية غير الإسلامية. ورغم أن الحكومة أكدت أيضاً سياستها المعلنة بحماية حق حيازة واستخدام المواد الدينية الخاصة بالممارسة الشخصية للشعائر، إلا أنها لم تكفل هذا الحق في قانون، وقد قامت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أحياناً بمصادرة مواد دينية شخصية خاصة يملكها أشخاص غير مسلمين.

وعلى الرغم من أن السياسات الحكومية الإجمالية واصلت فرض قيود صارمة على الحرية الدينية، إلا أنه حدث تحسن طفيف تدريجي في مجالات محددة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بما فيها حماية أفضل لحق حيازة المواد الدينية الشخصية واستخدامها؛ وزيادة التدقيق في نشاطات هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتدريب الملتحقين بها؛ ومنح سلطة أكبر ومجالات أوسع إلى حد ما لنشاط هيئات رسمية للدفاع عن حقوق الإنسان؛ وإصلاح محدود للمناهج التعليمية؛ وإجراءات انتقائية لمكافحة الإيديولوجية المتطرفة، بما فيها المراقبة الحكومية الدقيقة لخطب صلاة الجمعة وتشجيع رجال الدين البارزين على الحث المتكرر على التسامح في خطبهم. وأطلق الملك مبادرة حوار الأديان للجمع بين زعماء وأتباع الديانات المختلفة للتباحث وتكثيف حوار وطني للتشجيع على التسامح والاعتدال.

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة مبادرة حوار الأديان في جلسة استثنائية خاصة بالتسامح الديني عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر 2008. ورغم أن مبادرة حوار الأديان لم تسفر عن أي تغيرات في قوانين البلد، فإن الكلمة التي ألقاها الملك في الجمعية العامة، والتي أيدت مفهوم التسامح واحترام الأديان المختلفة، حظيت بتغطية إعلامية واسعة في وسائل الإعلام السعودية. ونظمت عدة مؤسسات تعليمية ومجموعات خاصة منها المركز الوطني للحوار، نشاطات حول الحوار وطني والحوار بين الأديان خلال العام، بمافيها تنظيم نشاطات في المدارس الحكومية مما شكل مؤشراً على وجود استعداد أكبر في البلد لمناقشة موضوع التسامح الديني.

اللقب الرسمي للملك هو "خادم الحرمين الشريفين،" مما يعكس الأهمية التي توليها العائلة المالكة لرفع راية الإسلام داخل البلد كدعامة أساسية لشرعية العائلة المالكة، سواء على الصعيد الداخلي وعلى صعيد الأمة الإسلامية بأكملها في جميع أنحاء العالم. وينجم عن العلاقة الوثيقة بين العائلة المالكة والمؤسسة الدينية ضغط مهم على الدولة والمجتمع للالتزام بالتفسير السعودي الرسمي للإسلام وبالتقاليد والعادات المجتمعية المحافظة. ويتقبل معظم المواطنين أن الشريعة هي التي ينبغي أن تحكم حياتهم؛ ولا يدور الحوار حول ما إذا كان ينبغي أن يصبح المواطنون أقل تديناً أو أكثر تديناً، وإنما حول أي تفسير من تفسيرات الشريعة الإسلامية الذي ينبغي أن يوجه مجتمعهم ويرشده. وعلى الرغم من الضغط في سبيل التمسك بالسنة المتبعة، هناك وجهات نظر مختلفة بين المواطنين حول ما ينبغي أن يشكل الشريعة والكيفية التي ينبغي تطبيقها بها.

ورغم تعدد وجهات النظر الفردية، واصلت الحكومة فرض تطبيق تفسيرها الرسمي للإسلام السني. وواجه بعض المسلمين الذين لا يلتزمون بهذا التفسير الكثير من التمييز السياسي والاقتصادي والقانوني والاجتماعي والديني ضدهم، بما في ذلك محدودية فرص العمل والتعليم، وعدم تمثيلهم بما يتناسب مع أعدادهم في المؤسسات الرسمية، وفرض قيود على ممارستهم لشعائرهم الدينية وعلى تشييد أماكن العبادة والمراكز الاجتماعية الخاصة بهم. وكان الشيعة أكبر المجموعات المتأثرة بذلك. كما يواجه غير المسلمين، ومعظمهم من رعايا دول أخرى، قيوداً مهمة على ممارسة شعائرهم الدينية. وكان هناك خلال الفترة التي يغطيها التقرير عدد أقل من الشكاوى من مضايقات وسوء معاملة المسؤولين في هيئة الحث على المعروف والنهي عن المنكر، إلا أن حوادث تجاوزات الهيئة استمرت في دفع الكثير من غير المسلمين إلى ممارسة شعائرهم الدينية في الخفاء، خوفاً من رجال الشرطة والهيئة. وما زالت الكتب الدراسية تحتوي على بعض العبارات الصريحة حول التعصب ضد اليهود والمسيحيين وبعض العبارات المنطوية بشكل تصعب ملاحظته على تعصب ضد الشيعة وفئات دينية أخرى، على الرغم من جهود الحكومة لمراجعة المواد التعليمية وحذف هذه العبارات أو تغييرها. وواصلت الحكومة غربلة ومراقبة الأشخاص

المحتمل تعيينهم كمعلمين والأشخاص الذين يعملون فعلاً كمعلمين ممن يعتنقون أراء دينية متطرفة؛ إلا أنه وردت تقارير عن قيام مدرسين، على الرغم من سياسة الحكومة، بالترويج لآراء غير متسامحة في فصول الدراسة دون أن تتخذ بحقهم أية إجراءات تأديبية. كما واصلت الحكومة غربلة ومراقبة رجال الدين في المساجد في جميع أنحاء البلد، رغم أن بعض رجال الدين والمسؤولين الحكوميين أدلوا بتصريحات تتسم بالتمييز والتعصب.

ناقش مسؤولون أميركيون رفيعو المستوى عدداً من السياسات الأساسية المتعلقة بممارسة الشعائر الدينية والتسامح الديني مع الحكومة، علاوة على مناقشتهم حالات محددة تنطوي على انتهاك للحق في الحرية الدينية. وفي 16 كانون الثاني/يناير، 2009، أعادت وزيرة الخارجية الأميركية تصنيف المملكة العربية السعودية دولة تشكل مصدر قلق خاص في مجال الحرية الدينية.

الجزء الأول: الديمغرافية الدينية

تبلغ مساحة البلد 1,225,000 ميل مربع، وعدد سكانها أكثر من 28,5 مليون نسمة، منهم 22 مليون تقريباً من المواطنين الأصليين. ولا تتوفر إحصاءات دقيقة حول عدد المقيمين الأجانب. وتقدر الحكومة عددهم بحوالى 6,5 نسمة. إلا أن إحصاءات السفارات الأخرى تشير إلى أن عدد الأجانب الموجودين في البلد، بمن فيهم عدد كبير من المهاجرين غير المسجلين، يبلغ أكثر من 10 ملايين نسمة. وأشارت تقديرات سفارات الدول الأخرى إلى أن شريحة الأجانب تشمل 1,8 مليون هندي و1,5 مليون بنغلادشي و1,4 مليون فليبيني و1,23 مليون باكستاني ومليون مصري و600 ألف إندونيسي و600 ألف يمني و400 ألف سوري و400 ألف سريلانكي و350 ألف نيبالي و250 ألف فلسطيني و150 ألف لبناني و100 ألف إريتري و50 ألف أميركي.

ومن الصعب الحصول على إحصاءات دقيقة بشأن التوزيع السكاني حسب الأديان. وحوالى ما بين85 و90 بالمائة من المواطنين هم من المسلمين السنة الذين ينتمون في غالبيتهم العظمى إلى المدرسة الحنبلية في الفقه الإسلامي. كما ينتمي عدد من المواطنين السنة إلى غيرها من المدارس الفقهية السنية (الحنفية والمالكية والشافعية.)

وفيما يتراوح تقدير نسبة الشيعة ما بين 5 إلى 20 بالمائة من مجموع السكان، تقدر الإحصاءات التي يمكن الاعتماد عليها إلى أن يشكلون ما بين 10 و15 بالمائة. ويعدّ حوالى 80 بالمائة من السكان الشيعة من طريقة الإثني عشرية (أي أتباع الإمام محمد بن الحسن [العسكري] الذي يعتبرونه الإمام الثاني عشر) وهم موجودون بشكل أساسي في المنطقة الشرقية. وحوالى 20 بالمائة من الشيعة هم من الإسماعيلية السليمانية، الذين يعرفون أيضاً بالسبعية (وهم أتباع الإمام إسماعيل بن جعفر، الذي يعتبرونه الإمام السابع)، وهم يقطنون بشكل أساسي في منطقة نجران حول مقر إقامة زعيمهم الروحي في المنصورة. ويوجد في منطقة الحجاز الغربية حوالى 100 ألف من الأشراف (من سلالة النبي محمد) و150 ألفاً من النخاولة.

لا تتوفر إحصاءات شاملة عن أديان الجاليات الأجنبية في البلد. وتشمل هذه الجاليات مسلمين ينتمون إلى مختلف المذاهب والمدارس الإسلامية، ومسيحيين (بمن فيهم أرثوذكس شرقيون وبروتستانت وأكثر من مليون من الروم الكاثوليك) ويهود وهندوس وبوذيين وغيرهم. وبالإضافة إلى مسيحيي أوروبا وأميركا الشمالية، يقيم في البلد مسيحيون فلسطينيون وهنود وباكستانيون ولبنانيون وسوريون ومسيحيون من شرق إفريقيا علاوة على أعداد كبيرة من جنوب آسيا. ويدين حوالى 90 بالمائة من الفليبينيين الموجودين في البلد بالمسيحية.

وفيما لا تتوفر إحصاءات دقيقة من وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، فإن الوزارة مسؤولة عن 73 ألف مسجد سني وأكثر من 50 ألف من رجال الدين السنة في البلد. ولا تشرف الوزارة على الحرمين الشريفين في مكة والمدينة إذ أن الجهة المسؤولة عنهما هي الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي [التي كانت تعرف سابقاً بالرئاسة العامة لشؤون الحرمين الشريفين) المسؤولة مباشرة أمام الملك، والتي يرأسها رئيس بمرتبة وزير. وتوجد آلاف المساجد الأخرى في المنازل وفي الاستراحات على طول الطرق الرئيسية العامة، وفي أماكن أخرى في مختلف أنحاء البلد. ولا توجد أي أماكن عبادة عامة غير إسلامية، وإن كان يتم انعقاد التجمعات المسيحية الدينية في جميع أنحاء البلد.

استضافت المملكة في كانون الأول/ديسمبر 2008 حوالى 2,5 حاج مسلم من جميع أنحاء العالم وجميع الطوائف الإسلامية لتأدية فريضة الحج السنوية. ويزور الحجاج المسلمون البلد على مدار السنة لتأدية مناسك العمرة، أو الحج الأصغر، ولزيارة الأماكن المقدسة في مكة والمدينة.

الجزء الثاني: مدى احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني/السياسي

ينص القانون الأساسي على أن دستور البلد هو القرآن والسنة (سنة الرسول محمد والأحاديث النبوية)، وعلى أن الإسلام هو الدين الرسمي. وتعتمد الحكومة سياسة تبيح لغير المسلمين ممارسة شعائرهم الدينية بدون تدخل طالما أن ذلك يتم بصورة شخصية داخل منازلهم. ولا يوجد، بناء على تفسير الحكومة الرسمي للإسلام، اعتراف قانوني أو حماية قانونية للحرية الدينية المقيدة بشدة في الممارسة العملية.

تستمد الحكومة شرعيتها جزئياً من حضانة الحرمين الشريفين في مكة والمدينة وتعزيزه للإسلام. والتفسير الرسمي للإسلام مستمد من كتابات وتعاليم العالم السني محمد بن عبد الوهاب الذي عاش في القرن الثامن عشر. وكان هذا العالم قد اتخذ موقفه في الأصل كردّ فعل على عدد من الممارسات الشعبية الجارية في زمنه والتي كان يعتقد أنها تمثل ارتداداً إلى الشِرك الذي كان قائماً قبل ظهور الإسلام. وكان يقول في تعاليمه إن معاصريه من المسلمين أصبحوا مرتدين، وأن الله عاقبهم من خلال سماحه لأجانب باستعمار شبه الجزيرة العربية. وحث المسلمين على أن يكونوا أكثر صرامة في طاعتهم للإسلام ونادى بالعودة إلى ما اعتبره ممارسات القرون الثلاثة الأولى من الحقبة الإسلامية، وجادل بأن كل فكرة أُضيفت إلى الإسلام بعد تلك الفترة كانت مناقضة للتعاليم الإسلامية وينبغي التخلص منها. وتتعارض التعاليم الدينية للبلد مع محاولات حركات الإصلاح الإسلامية التي ظهرت في القرن التاسع عشر والقرن العشرين والقرن الحادي والعشرين لإعادة تفسير أوجه من القانون الإسلامي على ضوء التطورات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في مجالات معينة كالعلاقات بين الجنسين (الإناث والذكور) والاستقلالية الذاتية الشخصية وقانون الأسرة والنظام الديمقراطي الذي يشارك فيه أبناء الشعب.

يحدد القانون الأساسي نظام الحكم وحقوق المواطنين والمقيمين وسلطات الحكومة وواجباتها. ولا تتقبل الحكومة ولا المجتمع عموماً فكرة الفصل بين الدين والدولة.

لا يوجد قانون ينص بشكل محدد على ضرورة أن يكون المواطن مسلما، إلا أن المادة 12- 4 من قانون الجنسية تستلزم تقديم صاحب طلب التجنس إقراراً عن مذهبه الديني، في حين تفرض عليه المادة 14- 1 الحصول على شهادة مصدقة من الإمام المحلي. ويتعين على غير المسلمين والكثير من المسلمين الذين لا تتفق معتقداتهم مع تفسير الحكومة للإسلام ممارسة شعائرهم الدينية في الخفاء ويظلون معرضين لخطر التمييز ضدهم والمضايقة والاعتقال والترحيل عن البلد إن كانوا من غير المواطنين. ويعاقب على التجديف بالسجن لفترات طويلة، وفي بعض الحالات بالموت. كما أن عقاب اعتناق المسلمين لدين آخر (الردة) والنشاطات التبشيرية التي يقوم بها غير المسلمين هو الموت حدا بموجب القوانين الإسلامية التي تبناها البلد، إلا أنه لم ترد أي تقارير مؤكدة عن تنفيذ هذا الحد في مرتكبي أي من هاتين الجريمتين في السنوات الأخيرة.

يستند النظام القضائي إلى الشريعة الإسلامية، وهي القوانين المستمدة من القرآن والسنة (والسنة هي أقوال الرسول وأفعاله). وتعترف الحكومة بجميع المذاهب الفقهية الأربعة السنية وبالمذهب الفقهي الجعفري الشيعي؛ ولكن، وبما أن تعاليم محمد بن عبد الوهاب كانت ترتكز إلى المدرسة الحنبلية فإن المذهب الفقهي السني المهيمن في البلد. وتوفر الجامعات الحكومية الدراسة والتدريب على جميع المدارس الفقهية السنية ولكنها تستند إلى المدرسة الحنبلية. وبالتالي، يلتزم أغلبية القضاة الشرعيين بالنظام الحنبلي في التفسير.

مجلس الشورى (وهو المجلس الاستشاري) هو الجهة المسؤولة عن التصديق على القوانين والأنظمة، بما فيها تلك المستمدة من الشريعة. ويعين الملك أعضاء المجلس الذكور الـ150 والإناث الـ12. وهناك خمسة أعضاء من الشيعة. وينص نظام مجلس الشورى على أن يكون أعضاؤه "من أهل العلم والخبرة والاختصاص." ولا يحدد نظام المجلس فترة خدمة محددة لأعضائه؛ إلا أنه يتعين أن يقوم الملك بتغيير 50 بالمائة من أعضائه مرة كل أربع سنوات.

أما هيئة كبار العلماء (علماء الدين)، التي تم تشكيلها عام 1971، فهي هيئة استشارية مسؤولة أمام الملك وتضم 21 عضوا. ويرأس الهيئة مفتي المملكة وهي مؤلفة من الفقهاء وكبار القضاة السنة ووزير العدل. وينص القانون الأساسي (المادة 45) على أن الهيئة، التي تدعمها اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، هي السلطة العليا فيما يتعلق بالأحكام الدينية. وعليه، تشكل

فتاوى الهيئة أساس النظام القضائي. وينتمي ثلاثة من أعضاء الهيئة لمدارس فقهية غير المدرسة الحنبلية لتمثيل المدارس المالكية والحنفية والشافعية؛ إلا أنه لا يوجد فيها أي عضو شيعي. والملك هو الذي يختار العلماء لفترة أربع سنوات قابلة للتجديد.

تسمح الحكومة للقضاة الشيعة الذين يترأسون محاكم في المنطقة الشرقية باعتماد المذهب الفقهي الجعفري للفصل في قضايا قانون الأسرة والإرث وإدارة الأوقاف. وكان هناك سبعة قضاة شيعة فقط جميعهم من مدينتي قطيف والأحساء في المنطقة الشرقية حيث يعيش أغلب الشيعة. أما الشيعة الذين يقيمون في أجزاء أخرى في المنطقة الشرقية وفي منطقة نجران ومنطقة الحجاز الغربية فلا تتوفر لهم محاكم شيعية محلية أو إقليمية أو وطنية. ويعمل اثنان من القضاة الشيعة في محكمة القطيف واثنان في محكمة الأحساء. أما القضاة الثلاثة الآخرون فهم قضاة في محكمة التمييز الموجودة في القطيف، والتي تشرف على محاكم القطيف والأحساء.

وطبقاً لتفسير الدولة الرسمي للإسلام، يميز القانون ضد الديانات التي تعتبر مشركة غير توحيدية. كما يتم التمييز أيضاً ضد المسيحيين واليهود، الذين يذكرهم القرآن بصفة "أهل الكتاب،" ولكن بدرجة أقل. ويتجلى هذا التمييز على سبيل المثال عند حساب قيمة التعويض في حالات الوفاة أو الإصابة بجروح ناجمة عن حادث. ففي حال صدور حكم عن المحكمة لصالح مدع ذكر يكون يهوديا أو مسيحيا، لا يحق للمدعي تلقي سوى 50 بالمائة فقط من قيمة التعويض الذي يحصل عليه الرجل المسلم لو كان مكانه. أما الآخرون فلا يحق لهم الحصول إلا على 16/1 من قيمة المبلغ الذي كان سيحكم به للذكر المسلم. والأكثر من هذا، يمكن للقضاة إسقاط شهادة المسلمين الذين لا يتبعون تعاليم الدين أو الأفراد الذين لا يلتزمون بالتفسير الرسمي للإسلام. فعلى سبيل المثال، يمكن اعتبار شهادة الشيعي أقل وزناً من شهادة السني أو يمكن إغفالها في المحاكم، رغم التصريحات الحكومية الرسمية بأن القضاة لا يميزون على أساس الدين عندما يستمعون إلى الشهود. وعلاوة على ذلك، تلتزم المحاكم بتعاليم القرآن بأن شهادة المرأة تعادل نصف شهادة الرجل. وقانونيا، يتبع الأولاد والدتهم من حيث الانتماء الديني، إلا إذا كان والدهم مواطناً سعوديا، إذ يعتبرهم القانون في هذه الحالة مسلمين.

يعدّ عيد الفطر وعيد الأضحى اللذان يستمر كلّ منهما بضعة أيام العيديْن الوحيديْن المعترف بهما كأعياد وطنية، إلى جانب العيد الوطني العلماني الذي يحلّ في 23 أيلول/سبتمبر.

تشكّل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكالة شبه مستقلّة تتمتع بصلاحية مراقبة السلوك الاجتماعي وفرض القيم الأخلاقية التي تتفق مع تفسير الحكومة للإسلام بشكل أساسي، ولكن ليس حصرياً، في الأماكن العامة. وقد توسعت الهيئة تدريجا بعد أن أسسها الملك عبد العزيز عام 1926 في منطقة نجد. وفي عام 1991 أمر الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بإنشاء فرع لها في كل منطقة من المناطق الـ13 في البلد. والهيئة مسؤولة أمام الملك من خلال مجلس الوزراء. وتنسق وزارة الداخلية مع الهيئة ولكنها لا تملك سلطة عليها. ويعرف الضباط الميدانيون العاملون بدوام كامل أو المتطوعون في الهيئة بالمطوعين. وفي حين أنهم لا يرتدون زياً رسمياً إلا أنه يفرض عليهم وضع شارات تعرف بهم ولا يمكنهم التصرف بصفتهم الرسمية إلا إذا كانوا برفقة شرطي نظامي. وقد حدد قانون عام 1980 مهمة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بأنها "إرشاد الناس ونصحهم بالقيام بواجباتهم الدينية التي تأمر بها الشريعة الإسلامية و...الحيلولة دون ارتكاب أفعال تحرمها الشريعة وتحظرها، أو تبني عادات وتقاليد فاسدة أو بدع محرمة."

ولا يحدد قانون عام 1980 بشكل واضح نطاق اختصاص هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولكن الأنظمة التنفيذية للقانون تنص على أن الهيئة مخولة سلطة مراقبة نشاطات مختلفة بينها الاختلاط بين الجنسين في الأماكن العامة أوالاتصال السري غير المشروع بين الرجال والنساء؛ أوممارسة أو إبراز عقائد غير إسلامية أو لا تحترم الإسلام؛ أوعرض أو بيع مواد إعلامية مناقضة للتعاليم الإسلامية، بما في ذلك المواد الإباحية؛ أو إنتاج أو توزيع أو شرب الخمر؛ أوتبجيل أماكن أو الاحتفال بمناسبات على نحو لا يتمشى مع الممارسات الإسلامية الموافق عليها؛ أو ممارسة السحر أو الشعوذة بهدف الربح؛ أوالفسق أو تسهيل الفسق، بما فيه الزنا والجنس بين المثليين والقمار.

وقد جاء في تقرير صحفي نشرته صحيفة عرب نيوز اليومية التي تصدر باللغة الإنجليزية في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2008، أن لدى هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر 5 آلاف موظف، بينهم 3557 مطوعاً يعملون في جميع المناطق الـ13. وقال رئيس الهيئة، في مقابلة معه نشرتها صحيفة سعودي غازيت التي تصدر باللغة الإنجليزية في 16 شباط/فبراير2008، إن جميع الموظفين الجدد أخضعوا لفترة تجربة على امتداد سنة كاملة قبل السماح لهم بالعمل الميداني. وكانت دراسة نشرت في سعودي

غازيت في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2007 قد أفادت بأن 44 بالمائة من العاملين في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من خريجي الجامعات و79 بالمائة منهم من خريجي المدارس الثانوية. ويقال إن 4 بالمائة منهم قاموا برحلات إلى الخارج و15 بالمائة لا يتكلمون إلا اللغة العربية و23 بالمائة يفكرون في تغيير مجال عملهم.

في عام 2006، أعلنت الحكومة أنه لم يعد بإمكان هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر احتجاز أو استجواب أشخاص مشتبه بهم أو انتهاك حرمة المنازل. وألغى مرسوم أصدره وزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود الحظر الذي كان قد فرض العام السابق على دخول الشرطة الدينية المنازل الخاصة، ولكنه أكد مجدداً ضرورة قيام هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بتسليم أي مشتبه بهم للشرطة لاحتجازهم. وعلاوة على ذلك، لا يسمح للهيئة بإنزال أي نوع من العقوبة بالمشتبه بهم لكون دورها ينتهي بمجرد القبض على الشخص. وانتقدت الصحف نشاطات هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في أحيان كثيرة.

سياسة الحكومة المعلنة هي إباحة إقامة الشعائر الدينية في الأماكن الخاصة للجميع بمن فيهم غير المسلمين الذين يتجمعون في المنازل لممارسة طقوسهم الدينية ومعالجة أي مخالفات يرتكبها الموظفون الحكوميون لهذه السياسة. ولكن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لم تحترم هذه السياسة في بعض الأحيان. وكان بإمكان الأشخاص الذين انتُهك حقّهم في ممارسة شعائرهم في الأماكن الخاصة رفع شكاواهم إلى وزارة الداخلية، وهيئة حقوق الإنسان الحكومية الرسمية والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان (وهي مؤسسة غير حكومية شبه مستقلة)، وعندما يكون ذلك مناسباً، إلى وزارة الخارجية. وأفادت هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بأنهما استلمتا شكاوى ضد هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وبأنهما اتخذتا إجراءات بشأنها. ولم توفر الحكومة أي معلومات بشأن عدد الشكاوى التي رفعت إليها ضد الهيئة خلال الفترة التي غطاها التقرير أو بشأن الإجراءات الرسمية التي تم اتخاذها حيال هذه الشكاوى.

أعلنت الحكومة كذلك سياسة مفادها أنه يسمح بإدخال المواد الدينية لغرض الاستعمال الشخصي في الأماكن الخاصة إلى البلد، وأن موظفي الجمارك وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يملكون صلاحية مصادرة المواد الدينية الشخصية. والأكثر من ذلك دعت سياسة الحكومة المعلنة لبعثاتها الدبلوماسية وقنصلياتها في الخارج إلى إبلاغ العمال الأجانب المتقدمين بطلب تأشيرات بأن من حقهم ممارسة شعائرهم في الأماكن الخاصة وحيازة مواد دينية شخصية، وتزويدهم بأسماء المكاتب التي يمكن رفع الشكاوى إليها. إلا أنه لم يتوفر أي دليل خلال الفترة التي يغطيها التقرير على أن الحكومة كانت تنفذ هذه السياسة بانتظام، شفوياً أو كتابيا، كما لم ترد أي تقارير عن قيام أولئك العمال برفع أي شكاوى.

أنشئت وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد عام 1993 كجسر يربط بين الحكومة والزعامة الدينية. وتشرف الوزارة على بناء وصيانة معظم المساجد السنية؛ إلا أن حوالى 30 بالمائة من المساجد السنية هي مساجد شيدها ووقف الأموال لها أفراد بصفتهم الشخصية إما كعمل خيري أو داخل منازلهم. ولا تتلقى المساجد الشيعية دعماً مالياً من الوزارة وتعتمد بدلاً من ذلك على تبرعات الأفراد والتي يمكن أن تكون متباينة جداً بحسب تباين عدد وكرم المصلين في المناطق التي تخدمها. وتردّد أن الحصول على التصريح الحكومي الضروري لإقامة مسجد شيعي كانت عملية غير واضحة وتحكمية على خلاف ما هو الأمر عليه بالنسبة للمساجد السنية.

وتوظف وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد حوالى 78 ألف شخص، بينهم 50 ألف إمام وخطيب سني، يختارهم أهل منطقتهم وتوافق عليهم الحكومة. ويحصل الإمام على مرتب شهري يتراوح، على أساس حجم أتباع المسجد، ما بين 500 إلى 800 دولار (1875 إلى 3000 ريال). ويتلقى خطباء يوم الجمعة مرتباً شهرياً إضافياً قدره 425 دولارا. وتعتبر هذه المرتبات ضئيلة مقارنة بمرتبات غيرهم من موظفي الحكومة؛ إلا أنه ينظر إلى هذه المرتبات على أنها مبالغ إضافية لا مصدر الدخل الرئيسي للشخص. ولدى معظم الأئمة مؤسسات أعمال خاصة أو وظائف حكومية بدوام كامل. ولا تقدم وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد أي تمويل للأئمة الشيعة الذين يعتمدون بدل ذلك على تبرعات أبناء الطائفة في منطقتهم المحلية، والتي قد تكون متباينة جداً وتعتمد على عدد المصلين الذين يخدمونهم. وتوظف بعض المساجد الخاصة أئمة من جنسيات أخرى.

تتولى لجنة تابعة لوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد تحديد مؤهلات الأئمة السنة، وتعدّ الوزارة الجهة المسؤولة عن التحقيق في الشكاوى المقدمة ضد الأئمة الذين يدعون إلى التعصب أو العنف أو الكراهية. وسياسة الحكومة، التي لا يتم الالتزام بها دائما، هي نصح الأئمة بالتسامح والاعتدال، وخاصة أولئك الذين يصدرون فتاوى تدعو للتعصب أو

تشجع على عدم التسامح والعنف أو الكراهية. وقد وضعت الوزارة عام 2003 برنامجاً لمراقبة جميع الأئمة الذين تدفع الحكومة مرتباتهم. وتقوم لجان محلية مؤلفة من كبار علماء الدين بالإشراف على موظفي الوزارة الذين يعملون بدوام كامل ويقومون بمراقبة جميع المساجد والأئمة. وبناء على تقاريرهم، تدعو اللجان الأئمة المتهمين بالدعوة إلى التعصب للمثول أمامها. وفي حال عدم تمكن اللجان المحلية من إقناع الأئمة بالعدول عن طريقة تفكيرهم، يتم تحويل الأئمة إلى لجنة مركزية. وقال المسؤولون في وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف إنه تم تسريح 1300 إمام من مناصبهم خلال مرحلة البرنامج الأولى، في الفترة ما بين 2003 و2006. وستنتهي مرحلة الثلاث سنوات الثانية عام 2009. وفي 25 آذار/مارس 2009، صرح وزير الشؤون الإسلامية لموقع عكاظ أونلاين بأنه تم خلال السنوات الخمس التي مضت منذ اعتماد البرنامج إعفاء 3200 إمام من مناصبهم.

وقد أنشئت هيئة حقوق الإنسان الرسمية التابعة للحكومة لغرض معالجة أمر انتهاكات حقوق الإنسان وتعزيز حقوق الإنسان داخل البلد. وتم تشكيل مجلس الهيئة المكون من 24 عضواً، والذي لا يضم أي امرأة، في كانون الأول/ديسمبر 2006. وتم تعيين عضو شيعي وعضو من الطائفة السليمانية الإسماعيلية الشيعية عام 2007. وأفادت هيئة حقوق الإنسان بأنها تلقت شكاوى متنوعة تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، من بينها مخالفات ارتكبتها هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وشكاوى من عمليات احتجاز واعتقال زعماء دينيين وناشطين في مجال حقوق الإنسان. وقد أوكلت إلى هيئة حقوق الإنسان مهمة رفع مستوى الوعي بحقوق الإنسان في البلد بما فيه التشجيع على التسامح. وتعاونت هيئة حقوق الإنسان في هذا المسعى مع وزارة التربية والتعليم وزودت رجال الشرطة وقوات الأمن وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالمواد والتدريب في مجال حماية حقوق الإنسان. وأصدر الملك مرسوما قضى بأنه يتعين على الوزارات الرد على الشكاوى التي ترفعها هيئة حقوق الإنسان خلال ثلاثة أسابيع.

القيود المفروضة على الحرية الدينية

كانت الممارسة الدينية العلنية تقتصر بشكل عام على تلك النشاطات التي تتفق مع التفسير الرسمي للإسلام. أما الممارسات التي تتناقض مع ذلك التفسير كالاحتفال بالمولد النبوي وزيارة أضرحة أعلام المسلمين فظلت محظورة، رغم أن فرض تطبيق ذلك كان أقل صرامة في بعض المناطق مما هو عليه في مناطق أخرى. وقد حظرت الحكومة أيضاً نشر التعاليم الإسلامية التي تختلف عن التفسير الرسمي للإسلام.

شهدت الفترة التي يغطيها التقرير نقاشا عاما مهما حتى في وسائل الإعلام أثار تساؤلات حول التفسير الرسمي للسنة والأحاديث النبوية وانتقد أسلوب فرض تنفيذها، رغم أن مناقشة القضايا الدينية الحساسة كالاختلافات الطائفية ظلت محدودة فيما ظلّ انتقاد الإسلام ممنوعا. وقد عرض الأشخاص الذين انتقدوا علناً التفسير الرسمي لتعاليم الإسلام أنفسهم للمضايقات والتخويف والاحتجاز، والترحيل إن كانوا أجانب. أما الصحفيون والناشطون الذين نشروا انتقادهم للقيادة الدينية أو شككوا في العقيدة الدينية السائدة التي تقرها المؤسسة الدينية فقد عرضوا أنفسهم لخطر الاحتجاز والمنع من السفر وإغلاق مطبوعاتهم.

استخدم الأئمة السنة الذين يتلقون مرتباتهم من الدولة لغة معادية لليهود والمسيحيين والشيعة في خطبهم في بعض الأحيان. وقد تقلص استعمال هذه اللغة منذ بدء الحكومة التشجيع على الاعتدال بعد سلسلة من الهجمات الإرهابية داخل البلد عام 2003، إلا أن حوادث ابتهال الأئمة في سبيل موت اليهود والمسيحيين استمرت بما في ذلك في الجامع الكبير (أو المسجد الحرام) في مكة وفي المسجد النبوي في المدينة. وسرحت وزارة الشؤون الإسلامية بعض الأئمة لمناصرتهم أفكاراً متعصبة، إلا أنه سمح لأئمة آخرين أعربوا عن الأفكار ذاتها بالاستمرار في مناصبهم. وكان من المعتاد للخطباء في الجوامع بما فيها مسجدا مكة والمدينة اختتام خطب الجمعة بالتوجّه إلى الله طالبين أن يعز الإسلام والمسلمين وأن يذل الشرك والمشركين.

ووضعت الحكومة قيوداً على تشييد أماكن العبادة وعلى التدريب الحكومي لغير رجال الدين السنة. ولم تسمح الحكومة رسمياً لرجال الدين غير السنة بدخول البلد لإقامة شعائر الصلاة، رغم أن البعض دخلها تحت رعاية جهات أخرى، وقد سمحت الحكومة بشكل عام للذين دخلوا بالقيام بمهماتهم الدينية تحت التعتيم. وقد جعلت مثل هذه القيود من الصعب على غير المسلمين الإبقاء على اتصالات مع رجال الدين، وخاصة بالنسبة للمسيحيين الكاثوليك والأرثوذكس، الذين تتطلب شعائرهم وجود قسّ بشكل منتظم لتناول القربان المقدس. ومع ذلك، استمر الكثير من غير المسلمين في التجمع لممارسة الشعائر الدينية بصورة غير علنية.

فرضت الحكومة على غير المواطنين المقيمين في البلد حمل بطاقة هوية [تصريح إقامة] تحدد ديانة الشخص وما إذا كان "مسلما" أو "غير مسلم." وكانت هناك تقارير غير مؤكدة بأن بعض العاملين في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قاموا بالضغط على كفلاء وأرباب عمل كي لا يقوموا بتجديد بطاقات إقامة الأشخاص العاملين لديهم من غير المسلمين إذا ما تبين أو اشتبه في ترأسهم أو رعايتهم أو مشاركتهم في أداء شعائر دينية غير إسلامية في أماكن خاصة. وعلى النحو ذاته، وردت تقارير أيضاً أفادت بأن بعض أعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ضغطوا على أرباب عمل وكفلاء كي يتوصّلوا إلى اتفاقات شفوية مع موظفيهم غير المسلمين بأنهم لن يشاركوا في أداء شعائر دينية غير إسلامية في أماكن خاصة.

واستمر تعرّض الشيعة للتمييز المنتظم والتعصّب ضدهم والمرتبطين بعدة عوامل مختلفة من بينها النظرة التاريخية إليهم والشكوك القائمة حول وجود تأثير خارجي على تصرفاتهم خلال الفترة التي يغطيها التقرير. ورغم ذلك، كان أغلب الشيعة مخلصين للحكومة وقد حاولوا بشكل نشط تقديم مساهمات للمجتمع. وفيما تعايش الشيعة بسلام نسبي مع جيرانهم السنة، إلا أن لدى معظمهم هموماً مشتركة بشأن التمييز ضدهم في التعليم والتوظيف والتمثيل السياسي والنظام القضائي والممارسة الدينية والإعلام.

ففي مجال التعليم العالي، مارست الحكومة التمييز ضد الشيعة في عملية اختيار الطلبة والأساتذة وأعضاء الهيئات الإدارية في الجامعات الحكومية. وعلى سبيل المثال، قدرت نسبة الأساتذة الشيعة في إحدى الجامعات الرئيسية في الأحساء باثنين بالمائة، رغم أن الشيعة يشكلون نسبة 50 بالمائة على الأقل من سكان الأحساء. أما على مستوى مرحلتي التعليم الابتدائية والثانوية في الأحساء، فقد ظلت نسبة الشيعة الذين يشغلون منصب مدير مدرسة منخفضة جداً قياساً بعددهم، إذ بلغت حوالى 1 بالمائة، ولم تكن هناك أي سيدة شيعية تشغل منصب مديرة في مدرسة بنات. أما في القطيف، حيث يشكل الشيعة نحو 90 بالمائة من مجمل السكان، فقد كان الكثير من مديري المدارس الرجال وحتى بعض أساتذة الدين الرجال من الشيعة؛ إلا أنه لم تكن هناك أي مديرات أو معلمات دين شيعيات في مدارس البنات الابتدائية الحكومية. ولا توجد مدارس خاصة للبنات في القطيف، ولم تستجب وزارة التربية والتعليم لطلبات افتتاح مثل تلك المدارس.

وردت تقارير بأن التلاميذ الشيعة واجهوا مواقف التعصب ضدهم في مدارس المرحلتين الابتدائية والثانوية. وأبلغ بعض أساتذة الدين طلابهم أن الشعائر الدينية الشيعية غير إسلامية وأن على الطلبة الشيعة اتباع التعاليم السنية كي يكونوا مسلمين حقيقيين. وأبلغ أساتذة آخرون تلاميذهم أن الشيعة ليسوا مسلمين، وإنما هم من غير المؤمنين أو من الرافضة أو من الملحدين أو المشركين. ورغم سياسة الحكومة المعلنة التي تنص على عكس ذلك، لم يتم اتخاذ إجراءات تأديبية بحق هؤلاء الأساتذة وإن كان قد تم نقلهم إلى مدارس أخرى في بعض الحالات. وعلاوة على ذلك، وردت تقارير مفادها أن بعض المدارس الحكومية كانت تفرض عقوبات أكاديمية على التلاميذ الشيعة بشكل اعتيادي عند تغيبهم عن المدرسة في الأعياد الشيعية التي لا تعترف بها الحكومة، كما استمر ورود تقارير بوجود أسئلة مجحفة في الامتحانات.

ويتلقى طلبة المدارس الحكومية في جميع مراحل التعليم، بغض النظر عن ديانتهم، دروساً دينية إلزامية قائمة على التفسير الحكومي للإسلام. ولم يكن من المفروض على طلبة المدارس الخاصة الدولية دراسة الدين الإسلامي. ويتعين على التلاميذ المسلمين غير السعوديين الحصول على تصريح خاص من وزارة التربية والتعليم للالتحاق بالمدارس الخاصة الدولية، إلا أن الحصول على التصريح لم يكن مشكلة إلا في حالات نادرة. ولم يكن مسموحاً بالمدارس الدينية الخاصة التي لا تعتمد التفسير الرسمي للإسلام. ورغم قيام الحكومة ببعض التعديلات في الكتب الدراسية المعتمدة في المرحلتين الابتدائية والثانوية، إلا أنها ظلت تتضمن لغة غير متسامحة تجاه تعاليم الديانات الأخرى، وخاصة المعتقدات اليهودية والمسيحية والشيعية.

واجه الشيعة تمييزاً ضدهم في مجال التوظيف في القطاعين العام والخاص. واحتل عدد صغير جداً فقط من الشيعة مناصب رفيعة في الشركات التي تملكها الحكومة وفي الوكالات الحكومية. وكان الاعتقاد السائد بين الكثير من الشيعة هو أن التصريح بانتمائهم إلى المذهب الشيعي من شأنه أن يؤثر سلباً على تقدمهم في العمل. وفيما لم تكن هناك سياسة رسمية في ما يتعلق بتعيين الشيعة وترقيتهم، تشير أدلة غير مثبتة إلى أنه يوجد في بعض الشركات، بما في ذلك صناعتا البترول والبتروكيماويات، "سقف زجاجي" (بمعنى حد أدنى لطموح الشيعة)، وإلى أنّه تمّ تجاوز موظفين شيعة مؤهلين جداً وترقية زملائهم من السنة الأقل كفاءة منهم. وفي القطاع العام، كانت نسبة تمثيل الشيعة منخفضة جداً في الوظائف المتعلقة بالأمن القومي، بما في ذلك في وزارة الدفاع والطيران وفي الحرس الوطني وفي وزارة الداخلية. وكانت نسبة تمثيل الشيعة أفضل بين صفوف شرطة السير وفي المجالس البلدية والمدارس الحكومية في المناطق التي يشكل الشيعة الأغلبية العظمى من سكانها. وقد تحدث زعماء السكان الشيعة في القطيف عن قوانين تقسيم مناطق وصفوها بالمجحفة تحول دون إنشاء المباني التي يزيد ارتفاعها عن حد معين في

الأحياء الشيعية المختلفة. وادعى الزعماء أن القوانين تحول دون الاستثمار في تلك المناطق وتطويرها وأنها تهدف إلى الحد من الكثافة السكانية الشيعية في أي منطقة.

تعرضت الأقلية الشيعية أيضا لتمييز سياسي ضدها أقرته الحكومة ضمنيا. فعلى سبيل المثال، رغم أن الشيعة يشكلون حوالى 10 إلى 15 بالمائة من مجمل عدد المواطنين وما بين ثلث ونصف سكان المنطقة الشرقية، إلا أنهم لم يكونوا ممثلين بما يتلاءم مع نسبتهم في المناصب الحكومية الرفيعة. فلم يكن هناك أي شيعي يشغل منصب وزير أو نائب وزير أو حاكم منطقة أو نائب حاكم منطقة أو مدير لفرع من فروع أي وزارة في المنطقة الشرقية، ولم يكن بين أعضاء مجلس البلدية الذين تعينهم الحكومة سوى 3 شيعيين من أصل 59 عضوا. إلا أن الشيعة كانوا ممثلين بشكل جيد بين الأعضاء المنتخبين في مجالس البلديات، إذ شغلوا 10 مقاعد من أصل 11 مقعداً في مجلسي بلديتي القطيف والأحساء. وترأس المجلس البلدي في القطيف شيعي تم انتخابه لشغل المنصب. وفي 14 شباط/فبراير2009، عين الملك 81 عضواً جديداً في مجلس الشورى. ورغم أنه تم رفع عدد الأعضاء الشيعة في المجلس من 3 إلى 5، إلا أن تمثيلهم النسبي العام في المجلس ظل بحدود 3 بالمئة.

وكان التمييز القضائي ضد الشيعة واضحاً في الفترة التي يغطيها التقرير. وسلطة المحاكم الشيعية (الجعفرية) محدودة لكونه يمكن لأي خصم لا يقبل بحكمها السعي إلى الحصول على حكم جديد من محكمة سنية. ويمكن لأحكام المحاكم السنية أن تبطل أحكام المحاكم الشيعية ويمكن للدوائر الحكومية أن تختار عدم تنفيذ الأحكام التي يصدرها قضاة شيعة. ويجادل زعماء الشيعة بأن محكمة الاستئناف الوحيدة التي تضم قضاة من الشيعة لا تملك سلطة حقيقية وبأن كل ما تقوم به هو التحقق من صحة المستندات. ومن ناحية الولاية القضائية، لا يسمح لهذه المحاكم بإصدار الأحكام في الدعاوى إلا في منطقتي القطيف والأحساء؛ أما الشيعة المقيمون في مناطق أخرى فلا يمكنهم استخدام مثل هذه المحاكم. وقد هدد ستة من أصل القضاة السبعة في المحاكم الجعفرية بالاستقالة في أيلول/سبتمبر 2007 بسبب افتقارها إلى السلطة، إلا أنه لم يتم اتخاذ أي إجراء لا من قبل الحكومة ولا من قبل القضاة الشيعة. وفي 13 نيسان/أبريل 2008، قامت الحكومة بصورة غير متوقعة باستبدال الشيخ محمد العبيدان، القاضي الأكثر خبرة والأرفع مرتبة بين القاضيين الشيعيين في محكمة القطيف. ورغم أنه لم يتم إبداء سبب رسمي لاستبداله، إلا أنه كان قد انتقد الحكومة لمنحها موارد وسلطات محدودة فقط للمحاكم الجعفرية. وقد أدى هذا الإجراء الذي اعتبر تعسفياً إلى احتجاج شديد في الأوساط الشيعية.

تعرض الكثير من الشيعة أيضاً لتمييز ديني منتظم ضدهم. فعلى سبيل المثال، علاوة على كون الحكومة لا تقوم بتمويل تشييد المساجد الشيعية أو صيانتها، كان يفرض على الشيعة الذين يودون بناء جامع جديد الحصول على تصريح بذلك من وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ومن البلدية والحكومة المحلية، التي تعتبر من الناحية الوظيفية من الدوائر التابعة لوزارة الداخلية. ولم يكن تشييد المساجد السنية يتطلب أي موافقة حكومية. وقد وافقت الحكومة على تشييد مساجد شيعية جديدة في القطيف وفي بعض مناطق الأحساء، وإن كان التصريح يمنح أحياناً بعد فترات طويلة من التأخير نظراً للموافقات الكثيرة التي يشترط الحصول عليها، ولكنها لم توافق على تشييد مساجد للشيعة في الدمام، التي يقطنها عدد كبير من الشيعة. وعزا زعماء الشيعة حالات الرفض إلى رغبة الحكومة في عدم تشجيع تعاظم عدد السكان الشيعة في تلك المناطق. وبالإضافة إلى ذلك، أفاد موقع الراصد، وهو موقع شيعي خاص على شبكة الإنترنت، في 22 أيار/مايو 2008، أن سلطات بلدية الأحساء أوقفت تشييد مسجد الإمام الرضا، أضخم مسجد شيعي في الأحساء، بأمر من الحكومة المحلية، بسبب مخالفات لقوانين البناء ولم يتم تقديم أي إيضاح آخر.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، تم إغلاق ثلاثة أوقاف شيعية (أماكن صلاة في منازل يقرّها رجال الدين الشيعة المحليون كبديل عن المساجد التقليدية) في الخبر. وأفادت التقارير أن الحكومة المحلية قامت بإغلاقها من خلال اعتقال والتهديد باعتقال أصحاب المساجد و/أو رجال الدين في حال مواصلتهم الصلاة، ومن خلال وضع شرطي قرب المسجد. وأفادت التقارير أن السلطات المحلية أبلغت أصحاب المساجد أن سبب إغلاقها يعود إلى عدم تمشيها مع تخطيط المناطق وعدم الحصول على التصاريح المناسبة.

وتردد أنه فرض على المساجد الشيعية الموجودة في المناطق المختلطة رفع الأذان السني الذي يختلف عن آذانهم في أوقات الصلاة. وعلاوة على ذلك، ورغم أن الشيعة يصلون 3 مرات في اليوم إذ يدمجون صلاتي الظهر والعصر معا والمغرب والعشاء معاً، كان يتم إجبار أصحاب المتاجر الشيعة في أحيان كثيرة على إغلاق متاجرهم أثناء الصلوات الخمس اليومية وفقاً للممارسات السنية الرسمية.

لا تعترف الحكومة رسمياً بعدة مراكز شيعية للتعليم الديني أو الحوزات الموجودة في المنطقة الشرقية، ولا تموّلها، ولا تعترف بشهادات التّحصيل العلمي التي يحصل عليها الطلبة منها، ولا توفّر وظائف لخريجيها، وكلها أمور توفّرها لمعاهد التدريب الديني السنية. كما تعرضت الحوزات أيضاً لقرارات الإغلاق القسري غير المبرر. وقد أغلقت السلطات حوزة للنساء في جزيرة تاروت في منطقة القطيف في أوائل حزيران/يونيو 2008. وتم منع التعليم الديني الحكومي لأي طائفة دينية غير السنة.

رفضت الحكومة الموافقة على بناء أو تسجيل الحسينيات التي هي مراكز نشاطات اجتماعية للطائفة الشيعية. واضطر الشيعة إلى بناء مناطق في منازلهم الخاصة لتستخدم كحسينيات. ولم تكن هذه الحسينيات تستوفي في بعض الأحيان قوانين السلامة، كما أن افتقارها للاعتراف القانوني بها جعل تمويلها واستمرار بقائها على المدى الطويل أكثر صعوبة.

وفيما أتاحت السلطات لشيعة مدينة القطيف في المنطقة الشرقية حرية أكبر في مجال الممارسة الدينية، فإنها استمرت في مناطق أخرى يسكنها عدد كبير من الشيعة كالأحساء والدمام في فرض القيود على النشاطات الدينية الشيعية. وقد فرضت الحكومة قيوداً على الاحتفال بيوم عاشوراء (ذكرى استشهاد الحسين بن علي، حفيد الرسول) في الأحساء والدمام وغيرهما من المناطق المختلطة حيث يعيش الشيعة والسنة، فحظرت المسيرات العامة واستخدام مكبرات الصوت لبث خطب رجال الدين من الحسينيات، وفي بعض الأحيان التجمع داخل الحسينيات.

والأكثر من ذلك، واصلت الحكومة استبعاد وجهة النظر الشيعية من الإعلام الديني الحكومي واسع الانتشار ومن البرامج الدينية المقدمة في الإذاعة والتلفزيون. وفرضت الحكومة حظراً متقطعاً على استيراد وبيع الكتب والأشرطةالشيعية المسجلة بالصوت و/أو بالصورة. كما حجبت الحكومة بعض المواقع الإلكترونية التي تشمل معلومات دينية تعتبرها الحكومة حساسة أو مهينة من بينها موقع "الراصد" الشيعي، وذلك تمشياً مع سياسة رسمية أشمل بفرض الرقابة لحجب جميع المواد المعترض عليها بما فيها المداخلات السياسية والمواد المحظورة. وعلاوة على ذلك، يتم استخدام ألفاظ مهينة للشيعة، مثل "الرافضة،" بصورة اعتيادية في الخطاب العام ويمكن العثور عليها على موقع وزارة الشؤون الإسلامية.

يشكل الشيعة في المدينة المنورة مجموعة صغيرة العدد عميقة الجذور تضم طائفة متنوعة من المؤمنين، بمن فيهم النخاولة، وهم عمال بالوراثة. ويقول زعماء النخاولة إنهم يواجهون مشاكل أكبر من تلك التي يواجهها الإثنا عشرية في المنطقة الشرقية لأنهم ممنوعون من بناء المساجد والمراكز النسائية والحسينيات، كما أنهم لا يستطيعون استخدام المحاكم الشيعية. كما أنهم يسمعون بشكل منتظم مواعظ وبيانات مناوئة للشيعة في أحيائهم. وعلى خلاف الوضع في المنطقة الشرقية، لا يوجد نخاولة شيعة معروفون في المؤسسات الحكومية مثل مجلس الشورى أو هيئة حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، يؤكد النخاولة بأن اسم عائلتهم ("النخلي،" الذي يعني بشكل تقريبي "المزارعين" والذي يعلن هويتهم كأقلية وكطائفة) يسهل التمييز ضدهم في مجالي التوظيف والتعليم.

استمرت معاناة طائفة السليمانية الإسماعيلية للصعوبات في منطقة نجران. وأكد زعماؤها أن الحكومة تميز ضد أبناء الطائفة من خلال منعهم من الحصول على كتب دينية خاصة بهم؛ والسماح للزعماء الدينيين السنة باعتبارهم غير مؤمنين وحرمانهم من الوظائف الحكومية، وحصرهم في الوظائف الدنيا، ونقلهم من المنطقة الجنوبية الغربية إلى مناطق أخرى في البلد، أو تشجيعهم على الهجرة. ولكن العلاقات بين الإسماعيلية والحكومة تحسنت بشكل ملحوظ منذ أن عين الملك حاكماً جديداً لنجران في شباط/فبراير 2009.

وبما أن تفسير الحكومة لتعاليم الإسلام يعتبر تبجيل البشر بمن فيهم النبي محمد ضرباً من الشرك، حظرت الحكومة رسمياً الاحتفال شعبياً ورسمياً بالمولد النبوي ومنعت الشيعة من زيارة وتبجيل الأماكن المرتبطة بالنبي وعائلته في المدينة ومكة. وقد وصف الشيعة القيود المفروضة على زياراتهم لمكة والمدينة بأنه تدخل من سلطات الرياض في ممارسة المسلمين لشعائر عبادتهم الخاصة. وعلاوة على ذلك، واصلت السلطات الدينية الحكومية تدمير الأماكن الإسلامية التاريخية بالغة القدم خشية أن يتوجه المسلمون بصلاتهم إلى الأشخاص الذين تمثلهم هذه الأماكن.

واصلت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تنظيم حملات تواصل مع الشعب تستهدف توعية أبنائه بـ"مخاطر السحر والشعوذة." وأقامت الهيئة معرضاً في جيزان في كانون الأول/ديسمبر 2008 لتلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية. وتضمن المعرض كتابات وأعشاباً وحشرات تستخدم في ممارسات تعتبرها هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر غير إسلامية. وأعلنت الهيئة في أيار/مايو 2009 أنها أقرت استراتيجية قومية جديدة لمكافحة السحر والشعوذة في المملكة.

وواصلت الهيئة مراقبة الاحتفالات بعيد فالنتاين أو عيد الحب وبرأس السنة الميلادية، وحتى مراقبة نشاطات مهرجان الجنادرية التراثي، وهو الاحتفال الذي تجيزه الحكومة بالثقافة والتراث. وأفادت وسائل الإعلام بأن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قامت، كما فعلت في السنوات الماضية، بتحذير أصحاب المحلات التجارية من بيع أي شيء يتعلق بعيد الحب أو عيد رأس السنة.

انتهاكات الحرية الدينية

واصلت الحكومة انتهاكات الحرية الدينية. وكان هناك عدد قليل من قضايا الشعوذة التي لفتت الأنظار وصدرت فيها أحكام بالإعدام. كما تم احتجاز مجموعات غير مسلمة في أنحاء مختلفة من البلد ومضايقة أعضائها لممارستهم شعائرهم الدينية في أماكن خاصة. واستمرت مضايقة الشيعة أثناء ممارستهم شعائرهم الدينية وفي لقاءاتهم الاجتماعية. وظل الزعماء الدينيون والناشطون يواجهون صعوبات في التعبير عن آرائهم ضد المؤسسة الدينية. وبالإضافة إلى ذلك، واصل كبار رجال الدين استخدام منابرهم لنشر الآراء المتعصبة. فعلى سبيل المثال، وصف شيخ تم تعيينه لإمامة صلوات إضافية في شهر رمضان في المسجد الكبير في مكة في 2008، وهو منصب له اعتبار وهيبة، رجال الدين الشيعة بأنهم "كفار" في مقابلتين منفصلتين مع هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) في أيار/مايو وحزيران/يونيو 2009. وعبر هذا الشيخ عن رأيه أيضاً بأنه لا يحق لرجال الدين الشيعة الانضمام إلى مجلس كبار العلماء وهو أعلى هيئة دينية في البلد.

فيما تقضي سياسة الحكومة المعلنة بأن الناس أحرار في ممارسة عبادتهم وشعائرهم الدينية في الأماكن الخاصة، واصلت الحكومة منع النشاطات الدينية غير الإسلامية العلنية والنشاطات غير السنية في المناطق التي يشكل السنة الغالبية العظمى من سكانها. إلا أنه كان من الصعب التثبت من صحة الكثير من الانتهاكات التي تم التبليغ عنها نظراً لخشية الشهود أو الضحايا من احتمال أن يؤدي كشفهم عن تلك المعلومات إلى إلحاق الأذى بهم أو بغيرهم. والأكثر من ذلك، ظلت المعلومات المتعلقة بالممارسات الحكومية ناقصة عادة نظراً لأن الإجراءات القضائية تكون عادة مغلقة لا يسمح للجمهور بحضورها، رغم وجود أحكام في قانون الإجراءات الجنائية لعام 2002 تقضي بأن تكون إجراءات المحاكم علنية. وقد مارس الكثير من غير السنة شعائر دينهم سراً لكونهم ظلوا يخشون قيام الشرطة أو هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمضايقتهم أو تخويفهم أو احتجازهم أو ترحيلهم عن البلد.

يتمتع المطوعون من أعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، عندما يرافقهم رجال الشرطة، بسلطة التصدي للأشخاص الذين يخرقون المعايير الاجتماعية، ولكن الحكومة تفرض عليهم أيضاً التقيد بالإجراءات المعمول بها وتقديم الإرشادات بطريقة مهذبة. إلا أن رجال الهيئة كثيراً ما أخفقوا في الالتزام بهذه المتطلبات. وقد قام المطوعون بمضايقة النساء خاصة المسلمات الأجنبيات لعدم تقيدهن التام بالمعايير الصارمة في اللباس وخاصة لعدم ارتدائهن لغطاء الرأس. وعلاوة على ذلك، قامت بعض السلطات المحلية في منطقتي مكة والجوف بدور أكثر نشاطاً في تشجيع المطوعين على فرض المعايير التقليدية على مظهر الجيل الأصغر من المواطنين.

بالنظر إلى عدد القضايا التي أثارتها هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولفتت الأنظار بشكل كبير، شهدت الفترة التي يغطيها التقرير ازدياداً في النقاش العام حول طبيعة الخلوة أو الانفراد مع أفراد من الجنس الآخر ممن ليسوا من المحارم، مقارنة بالاختلاط، أي اختلاط الرجال والنساء معاً في الأماكن العامة. ففيما تحرم الشريعة الخلوة، لا يعتبر الاختلاط غير قانوني وإن كانت المعايير الاجتماعية السعودية لا تحبذه وتحاول الثني عنه. ومع غياب قواعد تحدد ما يشكل خلوة وما يشكل اختلاطا، كان المطوعون في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أحراراً في فرض تفسيراتهم الشخصية الفردية على الحالات التي يواجهونها. وقد اتهم بعض المطوعين ظلماً رجالاً ونساء يتعاملون في أمكنة عامة بالخلوة، مما كان يؤدي في الكثير من الأحيان إلى المضايقات أو إلى عواقب أكثر خطورة، رغم أن عدد مثل هذه الحوادث تقلص خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير مقارنة بما كان عليه في فترات التقارير السابقة.

كان هناك عدد غير معروف من المحتجزين في السجون بتهم ممارسة السحر و"السحر الأسود" والعرافة؛ فيما كانت وسائل الإعلام تنشر بضع تقارير كل أسبوع عن احتجاز أو اعتقال أشخاص بتهم ممارسة السحر والسحر الأسود والعرافة. وهناك أقسام لمحاربة السحر والشعوذة في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في جميع أنحاء البلد، مهمتها التحقيق في حوادث

السحر والشعوذة وإبلاغ الشرطة المحلية عنها. وقد بدا من التقارير الصحفية أن بعض المتهمين بالسحر كانوا دجالين ومشعوذين في حين أن البعض الآخر، من الأفارقة بشكل رئيسي، كانوا من ممارسي العلاج الروحي التقليدي.

في 24 أيار/مايو، 2009، اعتقلت الشرطة في مدينة الخبر الحاج عبد الله صالح المهنا وهو مواطن شيعي لأنه أم الصلاة في منزله. وقد قامت السلطات بحملة مضايقة خلال العام الماضي ضد الشيخ المهنا. وتم إطلاق سراحه في 30 حزيران/يونيو2009 دون تقديمه للمحاكمة.

وفي 18 أيار/مايو، 2009، أفاد موقع راصد الشيعي الإلكتروني (Rasid.com)، بأنه تم إلقاء القبض على شخصية دينية مرموقة هي الشيخ علي حسين العمار لقيامه بجمع التبرعات وإنفاقها على الحسينيات. وأشارت مصادر إلى أن القبض عليه كان بناء على أمر مباشر من محافظ الأحساء بدر بن جلوي.

وفي 28 آذار/مارس2009، تم إطلاق سراح حمود صالح العمري من السجن شريطة ألا يسافر إلى الخارج أو يظهر في وسائل الإعلام. وكان قد قبض عليه في 13 كانون الثاني/يناير2009، بسبب تحدثه عن عقيدته المسيحية في مدونته على الإنترنت. واستقطبت القضية اهتماماً عالمياً ونظمت مجموعات دفاع عن حقوق الإنسان مثل الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان حملات من أجل الإفراج عنه. وعقوبة الارتداد عن الإسلام في السعودية هي الموت، رغم أنه لم تكن هناك أي قضايا معروفة تمت فيها إدانة مسلمين مواطنين أو غير مواطنين بهذه التهمة والحكم عليهم بالموت. وكانت هذه ثالث مرة يتم فيها احتجاز حمود اعد أن احتجز لتسعة أشهر عام 2004 ولفترة شهر واحد عام 2008.

وفي 24 آذار/مارس2009، حاول أعضاء من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في مكة استجواب سيدة كانت في سيارة مع رجل لا تربطه صلة قرابة بها. وقد فرت المرأة إلى مركز تدريب مهني مخصص للنساء المفروض أنه محظور على الرجال دخوله. ولكن أعضاء الهيئة دخلوا المرفق ونقل عن شهود عيان قولهم إنهم شاهدوهم "يجرون المرأة من شعرها إلى أسفل درج المبنى." ورفع شهود عيان شكاوى لأنه لا يسمح للرجال بدخول المرافق المخصصة للنساء؛ وقالت الهيئة في وقت لاحق إنها تعكف على التحقيق في الحادث، ولكنها لم تكن قد أصدرت أي تقرير رسمي حوله بحلول نهاية الفترة التي يغطيها التقرير.

وفي 13 آذار/مارس 2009، ألقى رجل دين شيعي من قرية العوامية في القطيف خطبة مثيرة للجدل أثار فيها إمكانية إقامة دولة شيعية منفصلة. وذكر أن رجل الدين توارى عن الأنظار بعد الخطبة لتجنب القبض عليه. وفي 19 آذار/مارس2009، قام عدة مئات من الشيعة باعتصام في العوامية دعماً لرجل الدين؛ وأشارت التقارير إلى أنه تم القبض على أكثر من 12 شيعيا. وكان بعض الذين تم احتجازهم ما زالوا معتقلين عند انتهاء الفترة التي يغطيها التقرير.

وفي 20 شباط/فبراير2009، اشتبكت مجموعة من الشيعة كانت تحاول زيارة مقبرة البقيع في المدينة المنورة مع الشرطة ورجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ولم تنقل وسائل الإعلام المرخص لها في البلد أي أنباء عن هذا الحادث؛ ولكن الصحافة العالمية والمدونات الإلكترونية في البلد غطت على نطاق واسع أنباء التوترات الطائفية التي أعقبت الحادث. وكتب عدد من الزعماء الدينيين والسياسيين من الشيعة رسائل مفتوحة إلى الملك تدعوه إلى الإفراج عن الشبان الذين تم اعتقالهم نتيجة لحادث البقيع. وقام في نهاية الأمر وفد من الشيعة من القطيف والأحساء والمدينة بالاجتماع بالملك، وأعلن الملك بعد ذلك الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين.

وفي 29 كانون الثاني/يناير 2009، عاد الحلاق التركي صبري بوغداي إلى تركيا بعد أن عفا عنه الملك. وكان قد حكم عليه في 31 آذار/مارس 2008 بالموت بعد أن أبلغ رجلان السلطات بأنه "شتم الرسول والذات الإلهية" في دكان حلاقته. وفي 1 أيار/مايو2008، أيدت محكمة استئناف إدانته بالتجديف مما جعل من الضروري صدور عفو عنه.

وفي 28 كانون الثاني/يناير2009، فر يماني غبريل وهو قس إريتري من البلد إلى مكان لم يكشف عنه بعد تلقيه العديد من التهديدات من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وكان القس غبريل يرأس على امتداد السنوات العشر الماضية كنيسة تضم 300 مسيحي مولودين خارج المملكة. وكان قد ألقي القبض عليه عام 2005 إلا أنه ما لبث أن أفرج عنه بعد بضعة أسابيع بفضل الجهود الدبلوماسية التي بذلت في سبيله.

وفي 12 كانون الثاني/يناير2009، أفاد موقع راصد دوت كوم بأنه تمت "معاقبة" الطلبة وموظفي الحكومة الذين تغيبوا عن المدارس أو العمل يوم العطلة الشيعية وهي العاشر من محرم دون عذر مقبول. ولم يتم تحديد العقاب الذي أنزل بهم.

وفي 8 تشرين الثاني/نوفمبر2008، نشرت صحيفة شمس اليومية نبأ مفاده أن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المنطقة الشرقية نفت تقارير منشورة على الإنترنت بأنها اعتقلت عنوة صاحب المدونة الإلكترونية الشاعر رشيد الدوسري لتشجيعه على السحر والشعوذة.

وفي تشرين الأول/أكتوبر2008، أصدرت الشرطة أوامر لكفلاء مجموعة مؤلفة من 14 مسيحياً هندياً في منطقة مكة بترحيلهم. وقد تم اعتقال أفراد نفس المجموعة لمدة 24 ساعة في 25 نيسان/إبريل 2008. وفي أعقاب ذلك الحادث، قام المسؤولون بثلاث محاولات منفصلة لترحيلهم عن البلد زتطبيق أوامر صدرت في تشرين الأول/أكتوبر 2008، إلا أن سلطات أعلى كانت تتدخل في كل مرة لإلغاء الأوامر الصادرة بحقهم. ولم ترد أي تقارير بمضايقتهم بعد إلغاء أوامر ترحيل تشرين الأول/أكتوبر 2008.

وفي 23 آب/أغسطس2008، أفاد موقع راصد دوت كوم بأن السلطات ألقت القبض على الداعية الإصلاحي ورجل الدين الشيعية الشيخ نمر باقر النمر بعد سلسلة تصريحات طالب فيها بتطبيق إصلاحات في مجال الحرية الدينية. وقد تمّ إطلاق سراحه من السجن بعد أقل من 24 ساعة من اعتقاله. وقال موقع الساحات إن إطلاق سراحه كان بأمر ملكي.

وفي 12 آب/أغسطس2008، أفاد موقع أخدود دوت كوم (Okhdood.com) وموقع غلفنيوز دوت كوم (Gulfnews.com) بأن أحد أعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المنطقة الشرقية قتل شقيقته بعد أن تأكد من أنها تحولت عن الإسلام إلى المسيحية. وقيل إنها كشفت قصة اعتناقها المسيحية على موقع على شبكة الإنترنت. وتلقفت مواقع إنترنت إخبارية أخرى القصة ونشرتها على نطاق واسع، وقامت بعض المواقع بنشر تفاصيل إضافية منها أنها تحدثت عن معاداة عائلتها لها بعد مناقشات غاضبة بشأن دينها الجديد. وجاء في أحد التقارير أن السلطات الحكومية اعتقلت القاتل وتعكف على التحقيق في الجريمة بوصفها جريمة شرف. ولم تكن هناك أي معلومات أخرى متوفرة عند انتهاء الفترة التي يغطيها التقرير.

كان الناشط أحمد تركي الصعب، وهو شيعي من الطائفة السليمانية الإسماعيلية، ما زال رهن الاعتقال عند انتهاء الفترة التي يغطيها التقرير. وكان الصعب قد نظم حملة لعريضة تطالب بعزل حاكم نجران من منصبه لما زعم من قيامه بالتمييز ضد الأقلية الشيعية. وفي 26 نيسان/أبريل 2008، قدم الصعب تلك العريضة شخصياً إلى الملك؛ وقد تم استدعاؤه في وقت لاحق من منطقة نجران إلى العاصمة حيث تم اعتقاله في 13 أيار/مايو2008.

وفي 26 نيسان/أبريل2008، قدم ناشطون بارزون من الطائفة الإسماعيلية التماساً إلى الملك طلبوا فيها إطلاق سراح 17 من أبناء طائفتهم السليمانية الإسماعيلية الشيعية الذين سجنوا بعد أعمال الشغب التي وقعت في منطقة نجران عام 2000. وكانت المجموعة ما زالت في السجن عند حلول نهاية الفترة التي يغطيها التقرير. وأكدت الحكومة أنه تم اعتقال أولئك الرجال وسجنهم لما زعم عن إخلالهم بالنظام العام وتهديدهم لسلامة حاكم نجران، لا لأسباب دينية.

وفي نيسان/أبريل 2008، أفاد مسيحي هندي يقيم في المنطقة الغربية بأنّ كفيله بدأ يتلقى مكالمات هاتفية يومية من السلطات المحلية تطالبه بترحيل المسيحي فوراً بناء على أمر سابق من وزارة الداخلية. وكان المسيحي واحداً من 28 هندياً اعتقلوا في كانون الأول/ديسمبر 2003 أثناء مداهمة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لتجمع ديني خاص. وقد ظل ذلك المسيحي وعائلته في البلد نتيجة لتدخل كفيله في الأمر، في حين تم ترحيل الهنود السبعة والعشرين الآخرين. وقام الكفيل، نتيجة لضغط السلطات المحلية عليه، باستخراج تأشيرة خروج للمسيحي تحمل تاريخ مغادرة في 31 أيار/مايو 2008. وأدى تدخل بعض كبار المسؤولين في الحكومة إلى اتصال السلطات المحلية بالكفيل في 16 أيار/مايو 2008، وإبلاغه بأنه تم إلغاء تأشيرة الخروج لحين النظر في الأمر. وبحلول نهاية الفترة التي يغطيها التقرير، كان ذلك الهندي وأفراد عائلته ما زالوا في البلد ولم يتعرضوا لأي مضايقات أخرى من السلطات المحلية.

وفي 13 شباط/فبراير2008، أصدرت منظمة هيومان رايتس ووتش رسالة مفتوحة إلى الملك تطلب منه فيها وقف تنفيذ الإعدام بفوزه فالح محمد علي المدانة بتهمة ممارسة السحر. وكانت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قد قبضت عليها في أيار/مايو 2005، وصدر الحكم بإعدامها في نيسان/أبريل 2006 لما ادعي من كونها سحرت رجلا من القريات. وذُكر أن الأدلة التي قدمت للمحكمة كانت ضعيفة وأن إجراءات المحاكمة كانت مخالفة جداً للقواعد والأصول. وفي أيلول/سبتمبر 2006

نقضت محكمة استئناف حكم المحكمة التي أجرت المحاكمة بسبب عدم كفاية الأدلة وأعادت القضية إليها. وقالت هيومان رايتس ووتش إن المحكمة التي أجرت المحاكمة أعادت تثبيت حكم الإعدام بحقها على أساس "اجتهادي" لخير "الصالح العام" بهدف "حماية عقيدة وأرواح وممتلكات هذا البلد." وتمت إحالة قضيتها إلى الديوان الملكي في كانون الثاني/يناير 2008. وكانت ما زالت في السجن عند انتهاء الفترة التي يغطيها التقرير.

في 9 شباط/فبراير2008، قامت جمعية "حقوق الإنسان أولا،" وهي منظمة غير حكومية مستقلة غير مرخص لها، بنشر عريضة تحمل 115 توقيعاً تطالب الملك بإطلاق سراح رجل من الشيعة الإسماعيلية السليمانية يدعى هادي آل مطيف الذي أمضى 16 سنة في السجن محكوماً عليه بالإعدام بتهمة "إهانة النبي محمد." وذُكر أنه تم تخفيف الحكم إلى السجن المؤبد، إلا أن مناصريه يسعون إلى استصدار عفو ملكي عنه. وقد رفض الملك التدخل بسبب الادعاء بأن جريمة آل مطيف جريمة حد، وهي إشارة إلى أنها جريمة تم تفسيرها وتحديد العقاب عليها صراحة في القرآن ولا تخضع بالتالي لأي سلطة مدنية. أما إذا أُبطل الحكم وأُعيد إصداره كعقاب تعزيري (العقاب الذي يقرره القاضي) فسيصبح بإمكان الملك العفو عنه. وأفادت منظمات غير حكومية بأن آل مطيف موجود في سجن انفرادي منذ أكثر من عام، لقيامه بمحاولتي انتحار على ما ذُكر، وقد نقلته الحكومة إلى سجن آخر. ولم يسمح لهادي آل مطيف بحضور جنازة والده عندما توفي في نيسان/أبريل 2007. وقرر مجلس القضاء الأعلى عدم النظر في قضيته. وبحلول نهاية الفترة التي يغطيها التقرير، كانت هيئة حقوق الإنسان قد تبنت قضيته، وإن كان آل مطيف ما زال في السجن.

كان الحكم الصادرعام 2008 على أربعة ناشطين من طائفة الشيعة السليمانية الإسماعيلية بالجلد 80 جلدة لكل واحد منهم والسجن مدة تصل إلى شهرين بتهم تعاطي الكحول قيد الاستئناف.
كانت القضية التي رفعها رجل سني في تشرين الثاني/نوفمبر وطالب فيها بتعويض من الحكومة لسجنه من كانون الأول/ديسمبر 2006 حتى نيسان/أبريل 2007 ما زالت قيد إعادة النظر فيها. وقد ادعى بأنه تم سجنه على أساس مقالاته على الإنترنت المؤيدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحرية الدينية للشيعة، ولاجتماعه مع زعيم شيعي بارز. كما ادعى بأن المسؤولين الحكوميين قاموا بمضايقته هو وأفراد عائلته قبل وبعد سجنه. وبحلول نهاية الفترة التي يغطيها التقرير، كانت القضية ما زالت قيد المراجعة من قبل فرع هيئة المظالم في الدمام، وهي هيئة حكومية تحقق في شكاوى المواطنين ضد موظفي الدولة.

وفي أيلول/سبتمبر 2007، تم اعتقال مسلم صيني من اليوغور في أحد سجون مكة بانتظار ترحيله قسراً إلى الصين. وقد زعم أنه كان متورطاً في نشاطات دينية سرية في الصين بما في ذلك تعليم القرآن. وهناك تقارير موثوقة بأن حكومة الصين لا تمنح المسلمين اليوغور محاكمات مشروعة حسب قواعد الإجراءات القانونية المعمول بها وتقوم بتعذيبهم وفي بعض الأحيان بإعدام من يدافعون عن الحرية الدينية ومن تتمّ إعادتهم قسرا. وقد اجتمع عدد من كبار المسؤولين في السفارة الأميركية وفي القنصلية الأميركية في جدة مع مسؤولين حكوميين سعوديين وطلبوا من الحكومة التدخل للحيلولة دون إعادته قسراً إلى الصين.

وفي 18 آب/أغسطس2007، أوردت صحيفة *عكاظ* نبأ مفاده أن أربعة من الدوائر الحكومية تقوم بالتحقيق في وفاة عامل من بنغلادش بعد أن قامت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باعتقاله لغسله سيارات في المدينة في وقت الصلاة. وذُكر أن محافظ المدينة الأمير عبد العزيز بن ماجد هو الذي أمر بفتح التحقيق في الحادث. ولم تكن قد توفرت أي معلومات أخرى عن الموضوع عند انتهاء الفترة التي يغطيها التقرير.

وفي 23 مايو/أيار2007، توفي سليمان الحريصي الذي كان يعمل حارسا في مكتب لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الرياض. ووفقاً لإفادة والده وشقيقه، قام 18 عضواً على الأقل من الهيئة بمداهمة منزلهم في الرياض للاشتباه في إنتاج الخمر فيه، ثم ألقوا القبض على عشرة من أفراد العائلة. وقد توفي الحريصي نتيجة تعلاضه للضرب على ايدي المطوعين. وقد تم توجيه تهم إلى اثنين من أعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تمت تبرئتهما اثناء المحاكمة. وفي 18 آذار/مارس 2008، أوردت صحيفة *عرب نيوز* نبأ مفاده أن محكمة التمييز في الرياض نقضت التبرئة وأعادت الدعوى إلى المحكمة العامة في الرياض لإعادة المحاكمة. وفي 18 مارس/آذار2008، ذكرت جريدة *الحياة* أن محكمة الرياض العامة ثبتت حكمها الصادر في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2007 بتبرئتهما. وفي 12 حزيران/يونيو2008، قالت صحيفة *عرب نيوز* أن العائلة استأنفت الحكم مرة أخرى.

إكراه الشخص على التحول إلى دين آخر

لم تكن هناك أية تقارير عن حدوث عمليات إكراه على التحول من دين إلى آخر، بما في ذلك للمواطنين الأميركيين القاصرين الذين اختطفوا أو نُقلوا بصورة غير مشروعة من الولايات المتحدة. كما لم تكن هناك أية تقارير عن رفض السماح لهؤلاء المواطنين بالعودة إلى الولايات المتحدة.

التحسينات والتطورات الإيجابية في مجال الحرية الدينية

نفذت الحكومة خلال الفترة التي يغطيها التقرير سياسات معينة أدت إلى بعض التحسن في وضع الحرية الدينية. كما أعلنت عن سياسات إضافية من شأنها أن تؤدي، في حال تطبيقها، إلى استمرار التقدم. والأكثر من ذلك، دعا الملك وغيره من كبار المسؤولين الحكوميين والزعماء الدينيين إلى حوار بين الأديان وإلى حوار وطني للتشجيع على التسامح والاعتدال.

وشملت التحسينات إصلاحاً محدوداً في مجال التعليم، وحماية أفضل لحق حيازة واستخدام المواد الدينية الشخصية، وجهوداً إضافية لكبح المضايقات التي تمارسها هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتحقيق فيها، وازدياداً في تغطية وسائل الإعلام لأنباء نشاطات الهيئة وانتقادها، وسلطات وقدرات أكبر إلى حد ما منحت للكيانات الرسمية المختصة بحقوق الإنسان لتمارس عملها، وإجراءات لمكافحة الإيديولوجية المتطرفة.

وفضلا عن إطلاق مبادرة الحوار بين الأديان، واصل الملك حملته الخاصة بالحوار الوطني لتعزيز التسامح وتشجيع الاعتدال والتفاهم. وكان لدى مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني أكثر من 1200 مدرب معتمد أداروا 2677 برنامج تدريب وورشة عمل حول "ثقافة وأهمية الحوار المفتوح ومهارات الاتصال" لأكثر من 150 ألف شخص من الرجال والنساء. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، قام كبار المسؤولين الحكوميين والزعماء الدينيين بدعم حملة الحوار الوطني علناً ورفعوا أصواتهم ضد التطرف الديني واللغة غير المتسامحة، خاصة في المساجد والمدارس.

وقد تقلص عدد التقارير الواردة عن قيام مسؤولين حكوميين بمصادرة مواد دينية ولم ترد أي تقارير عن مصادرة مسؤولي الجمارك لمواد دينية من المسافرين، المسلمين وغير المسلمين على حد سواء. وكان بإمكان الأفراد جلب ما يستخدمونه شخصياً لاستعمالهم الخاص من نسخ الكتاب المقدس والصلبان والمواعظ المسجلة على أشرطة الدي في دي وغيرها ومن المواد الدينية، إلى البلد دون مواجهة أي صعوبة.

وبالنظر إلى القلق المستمر بشأن تصرفات هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، سمحت الحكومة بتغطية إعلامية غير مسبوقة لمحاكمة أعضاء الهيئة الذين قيل إنهم كانوا ضالعين في عمليات مضايقة ووفاة مواطنين. وكانت هناك حرية أكبر في توجيه انتقادات علنية إلى المؤسسة الدينية بما في ذلك في الصحف، وشجب الكثير من الكتاب الانتهاكات التي ارتكبتها هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ودعا بعضهم للقيام بدراسة شاملة على مستوى البلد ككل لدور الهيئة أو حتى إلى حلها. وكان مثل هذه الانتقادات يؤدي في الكثير من الأحيان في الماضي إلى مضايقات من الهيئة وتهديدات بالقتل من الإسلاميين المتطرفين، إلا أنه لم ترد تقارير عن مضايقات وتهديدات مماثلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

وازداد عدد وحدّة المناقشات العامة والتحديات لدور مطوعي هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في رصد التفاعلات الاجتماعية بناء على ولايتهم الدينية، وخاصة بين فئات الشباب نظراً لأنّ 70 بالمائة من السكان لم يبلغوا الثلاثين من العمر بعد. وبشكل خاص، استمرت بعض الشابات الأصغر سناً في التطلع إلى تقليص الحواجز الاجتماعية والقانونية المقيدة.

صممت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فصولا ودورات تدريبية إضافية للمطوعين حول القوانين والإجراءات المرتبطة بـ"العمل الميداني" الذي يقومون به، وتعالج سبل التعامل مع الجمهور وإسداء النصح إليه. وقد أقيمت هذه الدورات التدريبية على المستوى الجامعي في مؤسسات تعليمية مثل كلية الملك فهد الأمنية والمعهد الدبلوماسي وجامعة أم القرى في مكة. وشارك في برامج التدريب أكثر من 3100 عضو في الهيئة، أي بزيادة بلغت 48 بالمائة مقارنة بعددهم في الفترة التي غطاها التقرير السابق.

في شباط/فبراير 2007، أجازت الحكومة صرف مبلغ 2,4 مليار دولار (9 مليار ريال) لدعم تنفيذ برنامج تجريبي رائد في تحديث التعليم مدته ست سنوات. وأحد الأهداف الرئيسية التي يرمي هذا البرنامج إلى تحقيقها هو إضافة مواد دراسية "قائمة

على المعرفة" كالعلوم واستخدام أجهزة الحاسوب تكون مكمّلة للدراسة الدينية التقليدية. وكانت أكثر من 83 مقاطعة مدرسية في أكثر من 27 منطقة ومحافظة قد أصبحت، عند نهاية الفترة التي يغطيها التقرير، تشارك في المشروع الذي تضمن برنامج إعادة تدريب مصمم بشكل جيد خصيصاً لإعادة تدريب المعلمين على تدريس المنهاج الجديد. ودعم وزير التربية والتعليم الجديد في جلساته الخاصة وتصريحاته العلنية التطبيق السريع للبرنامج. وعلاوة على ذلك، وقعت وزارة التربية والتعليم اتفاقية تعاون مدتها خمس سنوات مع مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني للتشجيع على التسامح الديني والثقافي في غرف الصف عن طريق برامج تدريب المعلمين والحلقات الدراسية.
وعلى الرغم من أنه لم يتم استكمال مراجعة الحكومة للكتب الدراسية المعتمدة في البلد عند انتهاء الفترة التي يغطيها التقرير، واصلت الحكومة معالجة قضية لغة التعصب والتطرف وحذفها فيما كانت تشجع فيه التسامح والتفهم والتفاهم بين الأديان والثقافات في الكتب الدراسية. وأمرت الحكومة بإزالة إشارات معينة لتعابير مثيرة للجدل مثل الجهاد و"التحرير من غير المسلمين" من الكتب الدراسية. وقد أدخلت بدل ذلك آيات قرآنية على الكتب الدراسية تفيد بأنه لا يجوز للمسلمين إرغام آخرين على الدخول في الإسلام وعلى أنه "لا إكراه في الدين." وبالإضافة إلى ذلك، واصل موظفو وزارة التربية والتعليم مراقبة استخدام المعلمين للغة التعصب والتطرف.

وشهدت الفترة التي يغطيها التقرير انتقادات لم يسبق لها مثيل في وسائل الإعلام للمواد التعليمية الحكومية. ففي 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2008، نشرت صحيفة الحياة مقابلة على صفحة كاملة مع أستاذ في جامعة الملك عبد العزيز انتقد بشدة الكتب الدراسية الدينية. وفي 17 شباط/فبراير 2009، انتقد محمد عبد اللطيف آل الشيخ، وهو كاتب في صحيفة الجزيرة اليومية الإلكترونية، النظام التعليمي. ودعا لإدخال إصلاحات على مناهج التاريخ والدين والأدب العربي، كما انتقد الأساتذة غير الأكفاء.

استمر تلقي الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الشكاوى الخاصة بتجاوزات أعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والرد عليها. وفي 3 نيسان/أبريل 2009، أفادت صحيفة المدينة اليومية التي تصدر باللغة العربية أن الرئيس الجديد للهيئة، عبد العزيز بين حمين الحمين، أقال ثلاثة من المسؤولين فيها لخرقهم تلك الأنظمة. وكانت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عاكفة، عند انتهاء الفترة التي يغطيها التقرير، على وضع منهاج تعليمي جديد حول حقوق الإنسان ليدرّس في المدارس، وعلى دراسة تجارب الدول العربية الأخرى في مجال تعزيز احترام حقوق الإنسان، وعلى تقديم النصح والمشورة للحكومة بشأن سبل إدخال مفاهيم حقوق الإنسان وثقافة احترام الآخرين في المناهج المدرسية. وواصلت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدعوة لتخفيف سلطة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

واصلت وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف مراقبة المواد التعليمية المستعملة في المخيمات الصيفية الدينية، لمنع تدريس الإيديولوجيات المتطرفة للأطفال. وقد ألغى الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة جميع المخيمات الدينية الصيفية في جدة ومكة في عام 2008 بعد توصله إلى أنها تنشر الأفكار غير المتسامحة بين تلاميذ المدارس.

واصلت السلطات المحلية منح الشيعة في القطيف حرية متزايدة بشكل تدريجي خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وسمحت بالممارسات والتجمعات الدينية التي كانت مقيدة أو محظورة في الماضي. وازداد عدد وحجم النشاطات المقامة في كربلاء والتي يتم فيها تمثيل استشهاد الإمام الحسين. كما تم عرض صور الأئمة المبجلين بصورة علنية في واجهات المحال التجارية.

في 6 حزيران/يونيو 2009، أفادت الصحف المحلية بأن مجلس هيئة كبار العلماء أصدر فتوى تسمح بدفن غير المسلمين بجانب المسلمين. وكان سبب الفتوى الحريق الذي شب عام 2007 في أنبوب غاز في الحوية وأدى إلى مقتل 34 شخصاً يحملون جنسيات آسيوية بالإضافة إلى عدد من السعوديين. ولم يكن من الواضح ما إذا كانت هذه الفتوى تنطبق على هذه الحالة وحدها بالذات أم أنها توفر سابقة لتطبيق أوسع.

وفي 14 شباط/فبراير 2009، أقال الملك مسؤولين دينيين يتمتعان بسلطة كبيرة هما رئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشيخ إبراهيم الغيث ورئيس المجلس الأعلى للقضاء وهو أرفع منصب في النظام القضائي في المملكة الشيخ صالح اللحيدان. وكان الشيخ صالح قد أثار جدلاً في أيلول/سبتمبر 2008 عندما أعلن أنه من الجائز قتل أصحاب القنوات الفضائية التلفزيونية التي تبث برامج منافية للأخلاق.

كما أقال الملك في اليوم ذاته حاكم نجران الأمير مشعل بن سعود آل سعود من منصبه بعد سنوات من العلاقات السيئة مع الطائفة الإسماعيلية، وعين بدله ابنه الأمير مشعل بن عبد الله حاكماً جديداً لمنطقة نجران. وبذل الحاكم مشعل جهداً لتحسين العلاقات مع الطائفة الإسماعيلية وقام بتوزيع 460 ميلاً مربعاً من الأراضي على سكان نجران بوصفها "هدية شخصية من جلالته."

وفي 23 تموز/يوليو2008، أعلنت الأميرة جوهرة بنت فهد رئيسة جامعة الرياض للبنات برنامج تدريب يستمر ستة أسابيع في فصل الصيف لتدريب الطالبات على اللغة الإنجليزية والتسويق والاتصالات وبرمجة الحاسوب، موفرة بذلك خيارات جديدة بديلة للمخيمات الدينية. ويهدف البرنامج الذي سيستمر أربع سنوات إلى تدريب أكثر من 40 ألف طالبة.

وفي 6 تشرين الثاني/نوفمبر2007، غطت الصحف المحلية والدولية نبأ اجتماع الملك بالبابا بنديكتوس السادس عشر في روما، حيث تباحثا في مواضيع الحوار بين الأديان والتسامح وشجب الإرهاب. وكانت هذه أول مرة يجتمع فيها ملك سعودي مع البابا، وذُكر أن الاجتماع تم بناء على طلب من السعوديين. وفي 22 آذار/مارس 2008، نقل موقع أخبار البي بي سي (بي بي سي نيوز) عن الأسقف بول منجد الهاشم، وهو ممثل رفيع المستوى للبابا في الشرق الأوسط، قوله إن الفاتيكان يجري محادثات مع الحكومة السعودية بشأن بناء مدارس في المملكة. وعند انتهاء الفترة التي يغطيها التقرير، لم تكن هناك أي خطط لتشييد كنائس في المملكة.

الجزء الثالث: مدى الاحترام المجتمعي للحرية الدينية

بالإضافة إلى الأسس الدينية التي ترتكز إليها الحكومة في سلطتها والدور الكبير الذي تقوم به الزعامة الدينية في المملكة، تفرض الثقافة بدورها ضغطاً كبيراً على السكان للتقيد بالتقاليد والأعراف الاجتماعية والدينية. ونتيجة لذلك، تؤيد غالبية السكان دولة قائمة على أسس الشريعة الإسلامية، رغم وجود آراء متباينة حول كيفية تحقيق ذلك في الواقع الفعلي.

كان التمييز على أساس الدين من العوامل المؤدية إلى إساءة معاملة أرباب العمل المواطنين والزملاء في العمل للعمال الأجانب. وقد وردت تقارير مفادها أن بعض أرباب العمل أحجموا عن دفع الرواتب وعن تجديد تصاريح الإقامة لعمال أجانب على أساس عوامل دينية.

وقامت في بعض الأحيان مجموعات من السكان المتدينين المتعصبين الذين لا ينتمون إلى هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بل يعملون بصفتهم الشخصية بمضايقة المواطنين والأجانب والاعتداء عليهم.

وفي 3 أيار/مايو2008، أورد موقع الطومار الإلكتروني أن المحامي الشيعي أمين البدوي رفع دعوى في محكمة في دبي ضد موقع الساحات لنشره أكاذيب وتشويه معتقدات الشيعة. وأفادت التقارير بأنه قد رفع دعوى سابقة في محكمة في دبي في 21 نيسان/أبريل 2008، على قناة المجد السعودية التلفزيونية يتهمها فيها بالافتراء على المذهب الشيعي.

الجزء الرابع: سياسة حكومة الولايات المتحدة

تناقش الحكومة الأميركية قضايا الحرية الدينية مع الحكومة كجزء من سياستها الشاملة لتعزيز حقوق الإنسان. وسياسة الحكومة الأميركية هي حث الحكومة بشكل متسق على الوفاء بالتزامها العلني بالسماح لغير المسلمين بممارسة طقوسهم الدينية بشكل غير علني، وبوضع حد للتمييز ضد الأقليات، والتشجيع على التسامح إزاء غير المسلمين، ومحاربة التطرف.

وقد عقد السفير الأميركي خلال الفترة التي يغطيها التقرير اجتماعات مع كبار المسؤولين الحكوميين والزعماء الدينيين بشأن الحرية الدينية، وأثار حالات محددة من الانتهاكات مع كبار المسؤولين. كما تناقش عدد من كبار المسؤولين الأميركيين الآخرين مع الحكومة حول سياساتها الخاصة بممارسة الشعائر الدينية والتسامح. وقد شجعوا الحكومة على تنفيذ سياسات تضع حداً لنشر الكتابات المتعصبة والإيديولوجية المتطرفة داخل البلد وحول العالم، وحماية حرية العبادة الشخصية لكل الجماعات الدينية، وكبح مضايقة الجماعات الدينية، وتشجيع التسامح تجاه جميع الديانات. ودعم مسؤولون أميركيون كبار وضع نصوص قوانين تدعو إلى التسامح الديني، بما في ذلك القضاء على التمييز ضد الأقليات الدينية، وتحسين احترام حقوق الإنسان،

وتحسين المساءلة والمحاسبة والشفافية في هذه الأمور. كما أثار المسؤولون الأميركيون حالات محددة من انتهاكات الحرية الدينية مع كبار المسؤولين الحكوميين.

ودعا عدد من كبار المسؤولين الأميركيين الحكومة إلى تنفيذ التزامها العلني بالسماح بممارسة الشعائر الدينية بصورة شخصية وباحترام حقوق المسلمين الذين لا يتبعون التفسير الحكومي الرسمي للتعاليم الإسلامية السنية. وبالإضافة إلى ذلك، اجتمع مسؤولون في السفارة مع مسؤولين في وزارة الشؤون الخارجية للتباحث بشأن مسائل أخرى تتعلق بالحرية الدينية. وقام مسؤول من مكتب الحرية الدينية الدولية التابع لوزارة الخارجية بزيارة جدة والرياض والظهران للترويج لوجهات النظر الأميركية في ما يتعلق بالحرية الدينية.

وفي كانون الثاني/يناير 2009 قامت وزيرة الخارجية الأميركية بتصنيف المملكة العربية السعودية مرة أخرى كدولة تثير قلقاً خاصاً بموجب قانون الحرية الدينية الدولية لارتكابها انتهاكات للحرية الدينية. وبخصوص هذا التصنيف، أصدرت الوزيرة إعفاء من العقوبات "لتعزيز أهداف القانون."